# مشكلات التنمية في السودان
# (دراسة تحليلية)

د. موسى عيسى حارن أحمد

أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد
جامعة الضعين

**المستخلص:**

يمتاز السودان منذ قديم الزمان بتعدد موارده وثرواته، ولكن ظل يعاني من عدم الاستقلال الجيد للموارد الطبيعية وإزدياد البطالة وتفاقم الفقر وعدم الاستقرار الامني كل ذلك سببه الإفتقار إلى التنمية، ولما أن التنمية الإقتصادية ذات أهداف ومرتكزات فإن أهم أهداف التنمية الاقتصادية ومحورها هو الإنسان فزيادة دخل الفرد تسهم في زيادة الدخل القومي والإنتاج القومي وتحارب البطالة وتزيد من حجم التشغيل وترفع مستوى المعيشة للفرد والجماعة، كما ترتكز التنمية الاقتصادية على صلاحية المناخ الإقتصادي والإجتماعي ومن خلالهما يرتفع معدل التكوين الرأسمالي كما يسهم التقدم التقني في زيادة الإنتاج ،فكان الهدف من هذه الدراسة هو1/كيفية إيجاد حلول مناسبة لمشكلات و معوقات التنمية الإقتصادية في السودان والتي تتوافر في الكثير من الدول النامية و تتمثل في خاصية نقص رؤوس الأموال وعدم المقدرة على الإدخاروإنتشار البطالة بانواعها وضيق نطاق السوق وزيادة نسبة التضخم وضعف الهياكل الإنتاجية والبنيات التحتية في القطاعين الزراعي والصناعي،وتأتي أهمية هذه الدراسة على ضؤ الاهتمام العالمي بقضايا التنمية والنموفي موضوع لم يتناوله الباحثون من قبل مع شرح مبسط لنتائج للدراسة ،وهي1/ الإهتمام بالقطاع الزراعي بشقية والقطاع الصناعي ودعم مشروعات التنمية القائمة ،كما وصت الورقة بزيادة دخل الفرد الحقيقي من خلال زيادة الدخل القومي ، عليه وبناء على ما سبق فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة التي بلا شك ستسهم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية التي تعاني نفس المشكلات ومنها السودان

**الكلمات المفتاحية:** التنمية ، الاقتصادية ، الانتاج ، البلدان، النامية، مشكلات ،

# Development problems in Sudan
# (An analytical study)

**Dr.Musa Issa Harin Ahmed**

**Abstract:**

Sudan has been characterized since ancient times by its many resources and wealth ،but it has continued to suffer from the lack of good independence of natural resources، the increase in unemployment ،exacerbation of poverty، and security instability are all caused by the lack of development ، and since economic development has objectives and pillars، the most important objectives of economic development and its centerpiece are the human being. Increasing per capita income contributes to increasing national income and national production ،fighting unemployment ،increasing the volume of employment and raising the standard of living for individual and the group ،economic development is also based on the viability of the economic and social climate ،through which the rate of capital formation increases ،and technical progress contributes to increasing production. the aim of this study was 1/how to find appropriate solutions to the problems and obstacles to economic development in Sudan ، which are available in many developing countries ،which are the lack of capital، the inability to save، the spread of unemployment of all kinds ،the narrow scope of the market، the increase in the rate of inflation، and the weakness of productive structures ،and structures infrastructure in agricultural and industrial sectors .The importance of this study comes in the light of the global interest in development and growth issues in a topic that researchers have not addressed before ، with a simplified explanation of the results of the study ، its 1/ paying attention to the agricultural sector in both its parts and the industrial sector ،and supporting the existing development projects. The paper also recommended the real per capita income through increasing the national income .Accordingly، and based on the foregoing، the researcher followed the descriptive analytical approach in this study، which undoubtedly contribute to economic development and economic growth in many developing countries that suffer from the same problems including Sudan.

**key word :**Development ، economic ،production ،countries ،developing ،problems

## المقدمة:

كان الإنسان الأول يتحصل علي أساسيات حياته المعيشية من الطبيعة أو الأرض مباشرة ، وبمرور والوقت تطور الإنسان واستخدم عقلة ومهاراته فكشف عن فنون جديدة للإنتاج ساعدته علي الحصول علي حاجياته بمجهود أقل من ذي قبل والحصول علي أكبر قدر من الإنتاج دون إهدار لموارد البيئة من حوله ، وتقسمت المجتمعات السكانية إلي أمم مما فاقم هذا في كيفية تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل جماعة أو فرد مما حدا بالبشر اللجوء إلي استخدام هذه الموارد بأساليب أكثر كفاءة من ذي قبل . وعلية بدأت الدراسات تتحدث عن ضرورة التنمية الإقتصادية باعتبارها تهتم بتقدم المجتمع وذلك عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة افضل ورفع مستويات الإنتاج للحصول علي رأس المال والذي يؤدي بدورة إلي زيادة إنتاجية العمل من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية فضلاً عن زيادة تراكم رأس المال علي مرور الوقت ازدادت كفاءة التشغيل وهو ما نراه في كثير من بلدان العالم الاول، والسودان احد بلدان العالم الثالث التي تفتقر للتنمية من ثم فإن كل الدراسات تجمع انه في المستقبل القريب سيكون سلة غذاء العالم.

## أهمية البحث:

جاءت اهمية البحث على ضؤ الاهتمام العالمي بقضايا التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والخوف من مجاعات قد تجتاح العالم وتشغله بنار التصارع على الطعام

1. يتناول البحث دراسة تساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها بصورة امثل لتسهم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
2. العمل على زيادة دخل الفرد مع اسهامه في التنمية الاقتصاديةفي السودان
3. زيادة كفاءة الانتاج ومحاربة البطالة
4. عدم تناول الباحثين لموضوع البحث من قبل

## اهداف البحث:

1. كيف لنا ان نستغل مواردنا الاقتصادية استغلال امثل لتسهم في التنمية الاقتصادية وتساعد في النمو الاقتصادي
2. كيفية ايجاد حلول مقبولة ومناسبة لمشكلات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها
3. كيف ومتى نستطيع ان نحقق البعد الاسترتيجي والامني من خلال تحقيق التنمية بمفهومها الواسع في بلد مثل السودان

## منهج البحث:

الورقة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية عن التنمية الاقتصادية اهدافها ومعوقاتها ومفاهيم النمو الاقتصادي وتنطبق على العديد من البلدان النامية ومنها السودان.

### أولاً : مفاهيم التنمية الإقتصادية : [1]

هنالك عدة مفاهيم متنوعة تناولت وقيلت في التنمية الإقتصادية مابين المفاهيم التقليدية والمفاهيم الحديثة وكذلك مابين المفاهيم الإشتراكية والرأسمالية التي تناولت مفهوم التنمية ومفهم النمو الاقتصادي .

أولاً : التنمية الاقتصاديه : تعني الزيادة السريعة والتراكمية المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ، وهي تختلف في هذا المفهوم عن مفاهيم النمو الاقتصادي والذي يطلق عادة علي مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي علية فان التنمية الاقتصادية تعني دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو السريع وقيام الدولة برفع معدل المنصرفات الإقتصادية تجاه النمو بأسرع من معدل نموها الطبيعي وهي تعد بذلك عملية إرادية من الدولة والمجتمع .

ثانياً : يعرف البعض التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي يزداد فيها متوسط الناتج الفردي الحقيقي ولكن هذا التعريف وحدة لايكفي لإستعاب مفاهيم التنمية الإقتصادية فالتنمية الإقتصادية هي عملية بحتة أم يدخل في إطارها النظام الثقافي للمجتمع فتؤدي إلي الزيادة في الناتج الفردي فالإقتصاد ليس نظاماً آلياً فهو ينظر بتمعن إلي مشكلات

التنمية التي تتلخص في البعد الإجتماعي والنفسي بالإضافة لعوامل السياسة في المجتمع أو الدولة ونظامها القانوني ومستوي التعليم والصحة ودور الأسرة و العائلة والدين وغير ذلك من مؤثرات التنمية الإقتصادية والبيئة من حوله وعلي هذا المنوال فإن التنمية الإقتصادية هي تنمية البشر و الموارد المادية جميعاً ويجب ان يتناول أي تحليل سليم للتنمية والنمو الإقتصادي الجانبين المادي والبشري معاً للتوصل إلي نتائج سليمة .

ثالثاً : تعريف التنمية الإقتصادية كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي وتعرف بأنها عملية يزداد بها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية معينة ويعرف بأنه سيرتفع متوسط دخل الفرد الحقيقي إذا كان معدل الفرد أو النمو أكبر من معدل السكان .

والمقصود بعملية التنمية هو تفاعل قوي معينة أو مجموعة معينة خلال فترة من الزمن طويلة نسبياً حيث ينتج عنة تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد القومي ليختلف ذلك باختلاف الزمان والمكان أي معدل النمو يختلف باختلاف الزمان والمكان وفقاً للمتغيرات والظروف المناخية.غير أن المحصلة النهائية هي نمو الناتج الكلى للاقتصاد القومي مع تغيرات مصاحبة لزيادة هذا الناتج.

رابعاً : وقد يأتي البعض بتفسيرات مغايرة بل يفضل تفسيرالتنمية الاقتصادية بأكثر من زيادة الدخل القومي الحقيقي بل تفسر علي إنها تعني التقليل من درجة الفقر ورفع مستوي المعيشة وتعرف بأنها وبناءاً علي هذا التعريف أو وجهة النظر أنها عملية يزداد بواسطتها متوسط الدخل الفردي الحقيقي لا الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .

## ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي :[2].

يعني بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي أوحدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي اوحدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بما يحدث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . وانطلاقا من هذا المفهوم فانة يتعين علينا معرفة الآتي :

أن النمو الاقتصادي يجب أن يترتب علية زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني .

الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية أي ان تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في سنة ما80% ثم ترتفع في العام التالي الي 100% أي بمعدل نمو 20% وبذلك يمكن قياس معدل النمو القتصادي الحقيقي = معدل الزيادة الحقيقية من دخل الفردالنقدي_معدل التضخم . وعلي ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:-

أ) تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

ب) أن تكون الزيادة حقيقية وليست تقريبية .

ج) أن تكون الزيادة علي المدي البعيد

**أهداف التنمية الاقتصادية: (3)**

**1-زيادة الإنتاج القومي :**

ويمكن أن يحدث هذا نتيجة للتوسع في استخدام الموارد دون تغير في التنظيم أو فنون الإنتاج كما لو وضعت الموارد غير المستغلة كالأرض أو القوي العاملة أو رأس المال في تشغيل أو استخدام منتج

**2- محاربة البطالة وزيادة حجم التشغيل :**

كلما زاد حجم البطالة في بلد ما انخفضت الرفاهية لذلك فان هدف كل دولة هو تحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة والعمل علي زيادة الانتاج لذا تسعي الكثير من الدول النامية الي محاربة البطالة بزيادة فرص العمل لزيادة الناتج القومي.

**3- رفع مستويات المعيشة :**

أن الهدف من التنمية الاقتصادية ليس فقط زيادة الدخل القومي وإنما الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان والهدف هو رفع مستوي المعيشة لهذا الفرد لان التنمية الاقتصادية قد تحدث زيادة في الدخل القومي فعلا ولكن قد لا تحدث تغيير في مستوي معيشة الفرد فزيادة الإنتاج و الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل القومي الحقيقي للفرد مع زيادة حجم التشغيل ومحاربة البطالة أو الإقلال منها يؤدي إلي رفع مستوي معيشة الفرد والمجتمع . فيرتفع مستوي الخدمات الصحية وخدمات التعليم والمياه ويدخل في مراحل التطور الإقتصادي لذا فإن أهداف التنمية لا تكتمل بدونها وخدمات إصحاح البيئة .

**معوقات التنمية الإقتصادية :- (4).**

هناك الكثير من المعوقات الإقتصادية التي تعتري عملية التنمية في البلدان النامية فهناك سمات تميز الدول النامية أو خصائص منها :

أ) خصائص إقتصادية

ب) خصائص غير إقتصادية إجتماعية وسياسية وثقافية وإدارية .

وبالرجوع للخاصية الأولي الخصائص الإقتصادية وتشترك فيها تقريباً جميع الدول النامية والمتخلفة وهي :

**1. خاصية نقص رؤوس الأموال ومن أسبابها :**

(أ) ضعف المقدرة علي الإدخار في الدول النامية ( الحلقة المفرغة للفقر ) حتماً يؤدي ضعف المقدرة علي الإدخار إلي نقص رؤوس الأموال فيؤدي هذا إلي إنخفاض الإنتاج ويتحتم عليه إنخفاض الدخل القومي .

(ب) تفشي ظاهرة الإكتناز نتيجة التخلف الثقافي والسياسي فهذا يؤدي بدورة الي نقص في رؤوس الأموال.

(ج) توجيه الاستثمارات إلي مجالات غير منتجة كالعقارات والمجوهرات فهذا ايضاً يؤدي إلي نقص في رؤوس الاموال .

(د) هروب الاموال الوطنية الي الخارج أي تحويل العملات الصعبة الي خارج البلاد .

(هـ) التضخم والصرف البذخي علي النفقات الادارية والحكومية .

**2 - انتشار البطالة :**

ويعتبر انتشار البطالة من اهم الخصائص الاقتصادية التي تؤثر سلباً في الدول النامية حيث تنتشر كل انواع البطالة في هذه الدول النامية نذكر منها : ()

(أ) البطالة المقنعة : تتحقق البطالة المقنعة عندما يتم تحويل انتشار البطالة من عدد معين إلي عدد آخر للإنتاجية الجبرية للأجور عندما يساوي مجموعها صفر ، أي أن البطالة المقنعة تعني ان عدد العمال اكبر من حجم العمل في الدول النامية .

(ب) البطالة الاجبارية : وهي تحدث جبراً للمواطنين أي دون وجود عمل متواصل ويحدث هذا في البلدان النامية .

(ج) البطالة الهيكلية : وتحدث سنوياً وهي عبارة عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي في الاقتصاد والعرض الكلي مما يؤدي حتماً الي انخفاض الطلب الفعال .

(د) البطالة الموسمية : وهي من اخف أنواع البطالة تاثيراً وتتمثل هذة البطالة في الموسم الزراعي السنوي وترتبط بموسمية الانتاج .

**3- الثنائية في طرق الانتاج (التخلف التقني و التكنلوجي)[5]:**

وتعتبر الثنائية من خصائص التخلف الاقتصادي في الدول النامية ويعزي هذا الامر الي النقص في رؤوس الاموال وقلة مراكز البحث العلمي وهجرة الكوادر والعقول الي الخارج وكذلك الاستيراد غير المرشد للتكنولوجيا التي لاتتناسب مع اوضاع الدول النامية.([6]) .

**4ضعف الهياكل الانتاجية والبنيات التحتية :**

والمقصود بها الالات والمعدات التي تخص القطاعين الزراعي والصناعي وايضاً البنيات الاساسية كالجسور والكباري وايضاً يؤدي هذا الضعف في الهياكل الانتاجية الي انخفاض مستوي دخل الفرد الحقيقي .

**5- زيادة نسبة التضخم :**

معدلات التضخم حتماً ستتزايد بمعدلات نمو عالية للاسباب اعلاة نجد أن الدول النامية تحت رحمة الدول الصناعية التي تستغل مواردها الأولية في التصنيع وبقاء الدول النامية علي حالها .

**6 - ضعف نطاق السوق :**

سواء كان سوقاً محلياً أو عالمياً وذلك بانخفاض دخل الفرد وضعف الارتباط بين البائعين والمشترين وضعف وسائل الاتصال بينهم .

- سيادة القطاع الاقتصادي الاول (الزراعة ) وضعف التصنيع يساهم القطاع الزراعي في الدول النامية بنسبة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي 40% _ 50% ويعد القطاع الرائد الا أنة يفتقر الي اهم

المقومات وكثير من الموارد الزراعية غير مستقلة في الدول النامية نسبة لنقص رؤوس الاموال وضيق السوق .

أما القطاع الصناعي في الدول النامية ضعيف لايساهم بأكثر من15% ماعدا بعض البلدان في افريقيا وآسيا ( مصر و الهند و باكستان و الصين ) لأن معظم صادرات الدول النامية مواد أولية غير مصنعة لافتقارها لمقومات الصناعة الأساسية .

8- ضعف قطاع التصدير وزيادة عبء المديونية الخارجية لأن معظم صادرات الدول النامية مواد خام أولية أو منتجات زراعية معرضة للتذبذبات الإقتصادية وأسعار السوق العالمية وبالتالي فهي لا تستطيع منافسة منتجات الأسواق العالمية ويؤدي هذا بدورة إلي زيادة الضرائب المباشرة التي تثقل كاهل السكان .

## الركائزالتي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ([7]):

### صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي :

لابد أن يكون هنالك مناخ اقتصادي مناسب وهو شرط أساسي لنجاح عملية التنمية ونقصد بالمناخ الإقتصادي بالاستقرار النسبي في السياسات الاقتصادية الكلية وكذلك استقرارالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي التي لها القدرة علي السيطرة علي الموارد والإمكانات واستغلالها استغلالاً امثل .

ويقصد بصلاحية المناخ الاجتماعي تحقيق الاستقرار الاجتماعي (نفي الثنائية الاجتماعية وكذالك نعني به العادات والتقاليد الموجودة في المنطقة أي أن تكون ملائمة مع مقتضيات التنمية الاقتصادية (منظمات المجتمع المدني ) كسب ثقتها وتعاونها ومشاركاتها.([8])

### ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي :

وينقسم التكوين الرأسمالي إلي مادي وبشري وينعكس المادي في زيادة معدل الادخار وزيادة معدل الاستثمار وهذا يؤدي بدورة إلي زيادة متوسط دخل الفرد وينعكس البشري علي زيادة الإنفاق علي التعليم وزيادة نسبة المسجلين في المدارس.

بمستوياتها المختلفة وزيادة رأس المال الاجتماعي والمتمثلة في الطرق والكباري والجسور .

### التقدم المستمر في الإنتاج (التقني ) مع الحفاظ علي البيئة:

التقنية هي الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطور أساليب الإنتاج ، وعرفت بمجموعة المعرفة والخبرات والتراكم التقني والأدوات المالية والتنظيمية التي يستخدمها الإنسان في أداء وظيفة معينة هذا التقدم التقني سيؤدي حتماً إلي رفع إنتاجية الموارد الموجودة كما يؤدي إلي إبتكار آليات جديدة تساعد في زيادة الإنتاج مع تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة والهدف من هذا هو إرتفاع مستوي معدل النمو الإقتصادي وهناك عوامل أيضاً قد تؤدي إلي زيادة معدل التغير التقني وهي :

زيادة معدل الربح المتوقع من التغير التقني البيئي .

زيادة الإنفاق علي البحث العلمي .

الرغبة الشخصية للباحثين .

### 4- إتساع نطاق السوق :

وينقسم السوق إلي سوق داخلي وخارجي وهناك عدة عوامل تتحكم في السوق وهي

(أ) متوسط دخل الفرد (ب) وسائل الاتصال (ج) طبيعة ونوع السلع والخدمات

(د) عدد المتعاونين في السوق (هـ) مدي قوة الإرتباط بين البائعين والمشترين (و) توفر

المعلومات الكافية والشفافة (ز)القدرة علي المنافسة التامة في الأسواق المحلية والعالمية (ح) نظام الحماية والإغلاق (ط) إنخفاض مرونة الطلب الأجنبي علي منتجات الدول النامية

**5- الإعتماد علي مبدأ المشاركات الشعبية :[9]**

نعني به مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية ( شباب ، مرأه وقطاعات وسيطة ) لأنها مقنعة محلياً وتستطيع تنفيذ هذه البرامج متى اقتنعت بها .

**تنميط التنمية :**

التنميط هو تصنيف الدول إلي مجموعات علي حسب المعايير الإقتصادية المختلفة ويشترك في هذا التنميط أو التصنيف الأمم المتحدة والبنك الدولي وجزء من منظمات المجتمع المدني .

**أهداف التنميط أو التصنيف : ([10])**

تحديد الأساليب للتنمية وأهم المشاكل التي تعترض سبيل التنمية الإقتصادية في الدول النامية

فهم الأسباب الحقيقية للإختلافات في الأداء الإقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية

تحديد عناصر النجاح التي أدت إلي تحقيق معدلات تنموية عالية في الدول المتقدمة ونقلها إلي الدول النامية ، ويعتمد هذا التنميط علي معايير بسيطة تعمل علي تصنيف الدول إلي مجموعات .

**1) تصنيف البنك الدولي : ([11]).**

ويعمل هذا التنميط بمعيار متوسط الدخل الحقيقي ويقسم الدول إلي ثلاث مجموعات :

مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المنخفض ولا يتعدي متوسط دخل الفرد فيها 610 دولار في السنة وتضم 49 دولة أدناها دولة موزنبيق ويصل دخل الفرد فيها 80 دولار في السنة

مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المتوسط ويزيد الدخل الحقيقي فيها عن 610 دولار ويقل عن 620 دولار في السنة وهي مصر و الأردن وسوريا والجزائر أي مجموعة الدول النامية وعددها 107 دولة مجموعة الدول ذات الإقتصاديات ذات الدخل المرتفع ويزيد الدخل الحقيقي فيها عن 620 دولار وتعد من الدول ذات الدخل المرتفع ويبلغ عددها حوالي 26 دولة وهي الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وبريطانيا وكوريا وإسرائيل .

**2) تصنيف الأمم المتحدة:- ([12]).**

وتستعمل الأمم المتحدة معيار آخر هو معيار مؤشر التنمية البشرية لقياس المستوي الصحي والتعليمي ، متوسط الدخل الحقيقي وهذا المعيار محصور بين الصفر وواحد صحيح . وبهذا المعيار تقسم الدول إلي ثلاث مجموعات هي :

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية أو المرتفعة 0.8 – 1 ويبلغ عددها 64 دولة وهي كندا وبلغ المؤشر بها 0.96 وآخرها ليبيا وبلغ المؤشر بها 0.8 .

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وتضم حوالي 45 دولة ويقل فيها المؤشر عن 0.5 ومنها السودان وبلغ المؤشر بها 3.5 وسيراليون 0.175 وبقية البلدان النامية .

مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 0.5 – 0.796 وتضم 66 دولة من دول العالم منها ماليزيا . وقد اعتمدت هذه علي ثلاث أنواع من التحليل هم التحليل الوصفي والتحليل القياسي والتحليل التاريخي .

**أولاً : التحليل الوصفي أو الإحصائي : ([13]).**

ويعتمد كثيراً في جمع البيانات عن الدول المتخلفة في التنمية وتصنف فيه الدول إلي مجموعتين :

(أ) دول متقدمة ونسبة الصناعات التحويلية بها تزيد عن 20 % من إجمالي الدخل القومي ويرتفع فيها معدل الادخار ومعدل الاستثمار والتوزيع العادل للدخل القومي .

(ب) مجموعة الدول النامية أو المتخلفة والتي تعد نسبة الصناعات التحويلية بها اقل من 20 % بجانب انخفاض معدل الادخار والاستثمار وسوء توزيع الدخل ، عدم العدالة في توزيع الدخل القومي .

**ثانياً التحليل القياسي : - ([14]).**

ويكون ذلك باستعمال التنبؤ في الظواهر الاقتصادية قياسياً أو استخدام النماذج القياسية ويعتمد هذا علي هيكل التجارة الخارجية بالنظر الي الصادرات والواردات وعلي هذا النمط قسمت الدول الي أربعة مجموعات :

(أ) مجموعة الدول المتخصصة في المنتجات الأولية وتضم الدول الغنية بالمعادن وهي فنزويلا – إيران – يوغندا – تنزانيا .

(ب) مجموعة الدول المتوازنة في التجارة والناتج القومي وتضم تايلاند – سوريا – بيرو – شيلي .

(ج) مجموعة الدول المتخصصة في البدائل والواردات وتشمل الدول التي لها عدد كبير من السكان وتوجد بها أسواق محلية كبيرة وتضم الهند – كولومبيا - الأرجنتين – الصين .

(د) مجموعة الدول الموجهة للصناعة وتضم كوبا – مصر – سنغافوريا .

**ثالثاً : التحليل التاريخي البسيط المقارن للتنميط : ([15]).**

ويعتمد هذا المدخل علي دراسة الخبرات التاريخية المقارنة ويصنف الدول إلي ثلاث مجموعات هي :

1. النوع الإفريقي تمثله كينيا وهي دولة غنية بالموارد الطبيعية ( صادرات المنتجات الأولية ) الشاي .
2. أمريكا اللاتينية وتمثلها المكسيك وهي دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية و تعتمد علي رأس المال الأجنبي زائداً البترول.

الشرق الأوسط وتمثله تايوان وتعتمد علي الصادرات الصناعية خصوصاً المنتجات الاستهلاكية ولعب الأطفال .

**مشكلات التنمية في السودان ([16]).**

يعتمد الاقتصاد السوداني على القطاعات الرئيسية التالية:-

أ/ القطاع الزراعي بشقية ب/القطاع الصناعي ج/قطاع التجارة الخارجية د/ قطاع السياحة والفندقة، اما طبيعة وملامح ومشكلات الاقتصاد السوداني فتتلخص في الآتي:-

1. نقص راس المال.
2. التخلف التقاني والتكنلوجي.

3. ضعف الهياكل الانتاجية.
4. ضعف كفاءة الجهاز الحكومي.
5. التأثربعدم استقرارالنظم السياسية والحروب والنزاعات.
6. عبء المديونية الخارجية.
7. ضعف الاحصاءات البيانية.
8. هجرة الكوادر والعقول المقتدرة.
9. العوامل الطبيعية كالجفاف والفيضانات والكوارث والامراض.
10. عدم اشراك الجمهورفي التنمية وجعلها عملية فوقية

معلوم ان السودان من الدول النامية والتي تعاني نقصا في راس المال لمقابلة عملية التنمية ،فنقص راس المال يؤدي لضعف الادخار فنجد ان الزراعة بدائية والصناعة تعتمد على المواد الاولية ممايؤدي الى ضعف هياكل الانتاج اضف الى ذلك قلة كفاءة الجهاز الحكومي بسبب نقص التدريب ومن ثم تفاقمت المشكلة وزادت تعقيدا بسبب الصراعات السياسية منذ قيام الدولة السودانية والى يومنا هذا مما ادى الى عدم القدرةعلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتظل الموارد في حالة تعطل مما يؤثر على عملية التنمية ويؤدي الى تدني دخل الفرد اضف الى ذلك هجرة الكثيرمن الكوادر السودانية المقتدرة للبحث عن حياة افضل كما ظلت عملية التنمية تدار بخطط فوقية لم تشترك فيها الجماهير والمجتمعات المحلية وظل الاقتصاد مهدر الموارد رغم كل الخطط والدراسات التي وضعت .

## اولا سياسات الاصلاح والتحرير الاقتصادي وافاق التنمية ([17]):

1. تناولت عدة دراسات مقترحات حلول لمشكلات التنمية في السودان وتبنت خطط استراتيجية مرنة تمنح اولوية مناسبة لمشروعات التنمية الرأسية والاحلال والتجديدوالارتقاء بالنوعية الانتاجية ذات الكفاءة دون اهمال للتوسع الافقي.
2. الاهتمام بالمشروعات الصناعية التي توقفت عن الانتاج ومعالجة اسباب تدهورها وحل مشكلاتها المالية والتمويلية واعادة ترتيب نظمها الادارية والقانونية.
3. العمل على التخلص من مشروعات راسمالية الدولة في المجالات غير الاستراتيجية وفتح المجال امام الاستثمارات الخاصة والصديقة ،وقد انعكس هذا العمل سلبا عل بعض المشاريع الرائدة كمشروع الغزالة جاوزت مما جعل الحكومة تتراجع عن قرارها بخصخصة بعض المشروعات.
4. تحرير القطاع الصناعي من النظم المقيدة وتمكينه من المنافسة في اقتصاد السوق ومواجهة اشكال الخسائر والافلاس
5. تحرير اسعار المنتجات الصناعية من الاحتكاروعدم الاستفادة من الميزان التجاري في الاعفاءات الجمركية
6. تمكين الصناعيين من اتخاذ القرارات المناسبة بغير تدخل حكومي وحرية التعامل بالنقد الاجنبي للحصول على حاجاتهم من الموارد المحلية والاجنبية.

**ثانيا السياسات المناسبة لتحقيق الاهداف اعلاه([18]):**

1. الترابط بين القطاعات الاقتصادية بغرض توفيرالمستلزمات الضرورية للقطاع الاقصادي الاول الزراعي والحيواني
2. تشجيع الصناعات الصغيرة الحرفية والزراعية والصناعات الريفية مثال ماكينات انتاج مواد البناء
3. تنمية مشروعات انتاج السلع الوسيطة كالصودا الكاوية مثلا لصناعة الصابون
4. امتصاص فائض العمالة الريفية بتشجيع مشروع الصناعات الريفية
5. حل اختناقات الترحيل والعمل على جذب المستثمرين

**لماذا الاهتمام بتنمية القطاع الصناعي؟**

أ. القطاع الصناعي يساعد على تخفيض الاستيراد ويرفع كفاءة انتاجية الموارد وينتج موارد بديلة تعالج الندرة

ب. يساهم في تكوين راس المال ويزيد من فرص العمل ويحارب البطالة

ج. يخلق علاقة تكاملية مع القطاع الزراعي بتوفير مدخلات الانتاج التي تستفيد منها الزراعة والصناعة.

**الخاتمة:**

تناولت الورقة مشكلات التنمية الاقتصادية ومفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي واهم اهداف التنمية الاقتصادية ومرتكزاتها ومعوقاتها بشرح مبسط يحوي الناتج القومي والتضخم والبطالة، كذلك الدراسات المقدمة من البنك الدولي والامم المتحدة حول مقاييس التنمية والنمو، والدراسات الاحصائية والقياسية كمقارنة بين دخل الفرد في البلدان النامية والمتقدمة صناعيا.ومن ثم تناولت الدراسة مشكلات التنمية في السودان ،حيث شملت التخلف التقاني والتكنلوجي،ونقص رؤوس الاموال ،وضعف كفاءة الجهاز الحكومي،وعدم استقرار النظم السياسية بسبب الحروب والنزاعات،وهجرة الكوادر والعقول،اضافة للعوامل الطبيعية كالجفاف والكوارث والامراض،ثم تناولت مقترحات الحلول والاصلاح الاقتصادي،حيث وصت الورقة الاهتمام بمشروعات التنمية وزيادة قدرة القطاع الزراعي والصناعي،والتخلص من راسمالية الدولة في المجالات غير الاستراتيجية وتشجيع الصناعات القومية.

**النتائج:**

يعتبر القطاع الزراعي بشقية دعامة للاقتصاد القومي مع تكامله مع القطاع الصناعي.

تضاؤل دور مشروعات التنمية في السودان حيث كان دورها بارزا عند الاستقلال وذلك بسبب عدم توفر الدعم المالي مما ادى لانتشار البطالة وضعف الانتاج.

انفصال جنوب السودان وماله من اثار سالبة على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

عدم الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة انعكس سلبا على السودان اقتصاديا وامنيا

## التوصيات:

- العمل على زيادة دخل الفرد الحقيقي من خلال زيادة الدخل القومي.
- النهوض بالاحوال الاجتماعية والخدمات وخلق فؤص اللعمالة ومحاربة البطالة.
- زيادة الصادرات والعمل في انتاج سلع بديلة للواردات.
- احداث تغيير هيكلي في العلاقات الاجتماعية للوصول لمشاركة فاعلة في التنمية الاقتصادية.
- التوجه نحو الحتجات الاساسية المادية والخدمية التي تهم المجموعات السكانية الفقيرة والضعيفة.
- الاستمرار في الدراسات والبحوث العلمية للوصول للافضل في مجال التنمية

## الهوامش:

(1) د.كامل البكري/ مقدمة في اقتصاديات الموارد/دار النهضة بيروت ص25

(2) دعمر محي الدين /التخلف الاقتصادي /دار النهضة العربية بيروت 1975 ص104

(3) د محمد عبدالعزيز عجيمة/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية /الاسكندلاية 1999ص38

(4) دعبد المنعم صباحي/ الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم 2006 ص16

(5) دمحمد عبالعزيز عجيمه/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية1999 ص167

(6) د محمد عبد العزيز عجيمة/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية 1999ص 169

(7) دعطا البطحاني/ورقة عمل عن المجتمع المدني ومحاربة الفقر/ الخرطوم 1980

(8) دمحمد عبد العزيز عجيمة/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الاسكندرية /1999ص 169

(9) د ابراهيم عبد المنعم/الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم/1995

(10) د عطا البطحاني/ السياسات الاقتصادية البديلة/ ورقة عمل الخرطوم 2005

(11) د ابراهيم عبد المنعم صباحي/الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية/الخرطوم 1995

(12) دعطا البطحاني/السياسات الاقتصادية البديلة/ورقة عمل 2005

(13) د عبد الرحمن يسري/التنمية الاقتصادية والاجتماعية/الدار الجامعية للنشر /الاسكندرية 1999ص77

(14) دمطانيوس حبيب/منشورات جامعة دمشق 1993

(15) د عبد الرحمن يسري/التنميةالاقتصادية والاجتماعية/الدار الجامعية للنشر الاسكندرية1999

(16) دعبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

(17) د عبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

(18) د عبد الوهاب عثمان/منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان/جامعة الخرطوم للنشر 1989

## المصادر والمراجع:

(1) احمد مندور ،مقدمة في اقتصاديات الموارد،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،1975م.
(2) خليل حسن خليل،اضواء على مشكلات النمو الاقتصادي،مطابع الدار القومية للطباعة والنشر،1961 م.
(3) عبدالحميد القاضي،مقدمة التنمية والتخطيط الاقتصادي،دار البحوث الجامعة المصرية للنشر، 1975م.
(4) عبد الرحمن يسري،التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،الدار الجامعية للنشر الاسكندرية، 1999 م.
(5) عبدالوهاب عثمان شيخ الدين،منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،جامعة الخرطوم للنشر 1989م.
(6) عمر محي الدين،التخلف الاقتصادي،دار النهضة العربية بيروت،1975م.
(7) كامل البكري،مقدمة في اقتصاديات الموارد،دارالنهضة العربية بيروت،1975م.
(8) محمد عبد العزيز عجيمة،النهضة الاقتصادية والاجتماعية،الدار الجامعية الاسكندرية ، 1999 م.
(9) محمد علي الليث، التنمية الاقتصادية،دار الجامعات المصريةالاسكندرية،1975 م.
(10) مطنيوس حبيب،التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 1993م.

البحوث واوراق العمل:

(1) أحمد سر الختم الحسين،مدير عام وزارة المالية الاسبق ،جنوب دارفور،ورقة بعنوان، تطوير الموارد الاقتصادية ، 1995م.
(2) ايدام عبد الرحمن،مدير الحكم المحلي الاسبق،جنوب دارفور،ورقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية1999م.
(3) عباد حسن سليمان،مدير مشروع ابحاث الغزالة جاوزت الاسبق،ورقة بعنوان تطوير الموارد الاقتصادية، 1999م.
(4) عثمان يوسف ابراهيم، مدير التخطيط الاقتصادي الاسبق،ورقة عن فرص التنمية والاستثمار في السودان 1998م.